الفلسطيني الذي عقد في غزة ، فاوعز الى الزعامات الفلسطينية المعارضة تاريخيا للحاج امين ، والتي كان لاكثرها ارتباطات مشبوهة بالامبريالية البريطانية والحكومات العربية العميلة ، لعقد مؤتمر فلسطيني في عمان ، حيث قرر المؤتمرون مبايعة الملك عبدالله على فلسطين ، واستنكار مؤتمر غزة ، وحكومة عموم فلسطين . فاتخذ الملك عبدالله مقررات هذا المؤتمر كجسر يعبر عليه لشن هجمة شرسة ضد المؤسسات الفلسطينية المتبقية في الضفة الغربية ، خاصة ، عناصر الجهاد المقدس . فجرت اعتقالات واسعة ، تبعها فورا اعلان من وزارة الدفاع الاردنية بتجريد الفلسطينيين من السلاح . وفعلا قام الجيش الاردني بحملات تمشيط واسعة لجمع الاسلحة تحت شعار « من يريد القتال فلينضم للجيش الاردني » . وتمكن الملك عبدالله وغلوب باشا من المضي بعيدا في تحقيق التصفية لمؤسسات الشعب الفلسطيني واحداث انقسام في الصف الفلسطيني . وقد ساعدهما على ذلك تخلي الزعامة الوطنية التقليدية — الهيئة العربية العليا — عمليا ، وان لم يكن قولا ، عن الكفاح المسلح الفلسطيني ضد العدو الصهيوني، وتحولها الى اداة بيد الجامعة العربية ، رهن الاعتقال ، في ركض محموم لاقامة حكومة فلسطينية اسمية . فكانت تطلب من الجامعة العربية ومن الدول العربية السماح للشعب الفلسطيني بالاستمرار في تنظيم نفسه ، وتولي قضيته ومتابعة القتال . ولكنها لم تتعد حدود المطالبة ، فاذا لم يؤذن لها في ذلك ، قبلت في وضعها المقيد « مغلوبا » على امرها ، وكأنما من يريد القتال وتنظيم الشعب الفلسطيني لا يستطيع ان يفعل ذلك الا بأذن من الجامعة العربية والدول العربية . بيد ان الجامعة العربية والدول العربية لم تشأ ان تأذن في ذلك ، فما كان من الهيئة العربية الا التخلي عمليا عن مواصلة القتال ، الامر الذي ترك الجماهير الفلسطينية في حيرة من امرها لا تدري ماذا تفعل ، وهي تحت الارهاب والقهر من كل جهة ، ما دامت البنادق قد نكست ، وسحبت الاسلحة ، ولم تتحرك طلائع وطنية جديدة لمواصلة الكفاح المسلح .

لقد ادى هذا الوضع الى تشجيع الملك عبدالله للاقدام خطوة اخرى في طريق تصفية الوجود الفلسطيني ، بعد مؤتمر عمان وحملة الاعتقالات وضرب العناصر الوطنية ، فاوعز الى عملائه من الفلسطينيين ، مجموعة مؤتمر عمان نفسها ، لدعوة مؤتمر فلسطيني اخر يعقد في أريحا ، في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ . وعقد في ذلك التاريخ ، وقرر مبايعة الملك عبدالله ملكا على كل فلسطين ودعا الى انتخاب ممثلين عن الشعب الفلسطيني . وقد لاقت مقررات مؤتمر أريحا معارضة من الشعب الفلسطيني . ولكن الملك عبدالله رفع مقررات مؤتمر أريحا للبرلمان الاردني الذي صادق عليها . وتشكلت لجان لوضع مسودة الدستور الجديد ، والتحضير للانتخابات العامة في الضفتين الغربية والشرقية ، في حين صعد الحكم العسكري في الضفة الغربية اعمال البطش والاعتقالات ، وسحب الاسلحة . واعلن في اذار (مارس) ١٩٤٩ ، استبدال الحاكم العسكري للضفة الغربية بحاكم مدني . ثم أعلن في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ عن منح كل الفلسطينيين الجنسية الاردنية . وفرض على فلسطينيي الضفة الغربية ، ومعهم الفلسطينيون النازحون الى الضفة الشرقية ، التخلي عن الهوية الفلسطينية ، والتجنس بالجنسية الاردنية . واصبحت الضفة الغربية ، عمليا ، جزءا من المملكة الاردنية الهاشمية .

جرت الانتخابات البرلمانية الاولى للضفتين ، في نيسان (ابريل) ١٩٥٠ ، في ظروف الارهاب الشديد والاعتقالات الجماعية . ورغم ذلك ، فقد سارت تظاهرة في نابلس ضدها ، واصدرت عصبة التحرر الوطني بيانا يدعو لمقاطعتها ، مما صعد حملات الاعتقال ، وقد امر الملك عبد الله بجلب مجموعة من الشباب الذين قادوا تظاهرة نابلس ، الى عمان سيرا على الاقدام مقيدين تجرهم خيول « الفرسان » . وقد استشهد